

ملتقى استراتيجيات مكافحة الفساد  
عمان – الاردن للفترة من 15-17/7/2007

ديباجة

تعد الرقابة والمساءلة والشفافية من اهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة. كما انها تعد من اهم عناصر الدولة القانونية التي تعتمد النظام الديمقراطي . وانسجاما مع ذلك فقد بادر المعهد العراقي بالتعاون مع هيئة النزاهة العامة في العراق والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ، الى عقد ملتقى استراتيجيات مكافحة الفساد في عمان – الاردن للفترة من 15 – 17 / 7 / 2007. وتم خلال الملتقى مناقشة المعوقات والمشاكل التي تواجه منظومة مكافحة الفساد في العراق وبعد مناقشات ومحاضرات تناولت جملة من الامور الاساسية منها النظام القانوني والاداري والمالي وأستراتيجيات مكافحة الفساد فقد خرج المجتمعون بالتوصيات الآتية :-

## اولا: التوصيات العامة

- (1) اصلاح النظام القانوني العراقي ليتلائم مع الوضع الدستوري الجديد في العراق .
- (2) انشاء محكمة متخصصة في النظر في قضايا الفساد في القطاع العام والخاص .
- (3) تشريع قانون خاص لغسيل الاموال .
- (4) تشريع قانون خاص بتمويل الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني الاخرى .
- (5) التوصية بالانضمام الى الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد وخاصة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .
- (6) تنمية العلاقات مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وترسيخ الشفافية وغسيل الاموال . وخاصة منظمة الشفافية الدولية

والمشاركة في جهود البنك الدولي في مجال  
مكافحة الفساد .

(7) تنمية قدرات ومهارات الموظفين  
العموميين العلمية والادارية والفنية .

(8) انشاء مكاتب خدمات المواطنين:-

وذلك من خلال انشاء مكتب متخصص في متابعة  
انجاز معاملات المواطنين الرسمية ذات العلاقة  
بوزارة واحد او عدة وزارات لمنع الاتصال  
المباشر بين الموظف المختص والمواطن.

(9) تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية .

(10) تنمية ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة في  
المجتمع من خلال وسائل الاعلام المختلفة  
والمناهج التربوية .

(11) اصلاح نظام الرواتب والاجور بما يضمن  
حياة كريمة ولائقة للموظف العام مع الاخذ  
بنظر الاعتبار نسبة التضخم السنوية .

## ثانيا : التوصيات الخاصة

- (1) ضمان حيادية الهيئة واستقلالها وابعادها عن الصراعات السياسية والمحاصصات .
- (2) إقرار مشروع قانون هيئة النزاهة الجديد ليحل محل الأمر رقم ( 55 ) لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة .
- (3) تشريع قانون خاص حول حرية الوصول الى المعلومات .
- (4) اعادة النظر بالأمر رقم (57) لسنة 2004 الخاص بمكاتب المفتشين العموميين في الوزارات العراقية لتعزيز العلاقة التكاملية بين الاجهزة الرقابية المختلفة.
- (5) توفير الحماية القانونية المناسبة لمنتسبي هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين بما يضمن قدرتهم على اداء واجباتهم دون تردد او خوف من انتقام ذوي السلطة والنفوذ

والمتهمين بقضايا الفساد وكذلك من الدعاوي  
الكيدية.

(6) تدريب منتسبي هيئة النزاهة داخل وخارج  
العراق على احداث اساليب واجراءات  
مكافحة الفساد وتشبيكهم مع الهيئات الوطنية  
النظيرة .

(7) تعزيز دور الوقاية والاصلاح في مجال عمل  
هيئة النزاهة بالتوازن مع الاجراءات  
التحقيقية .

(8) تشجيع المواطنين ماديا ومعنويا على  
الاخبار عن قضايا الفساد .

(9) تشجيع دور الضغط والرقابة الشعبية من  
خلال منظمات المجتمع المدني والاعلام .

(10) ادخال الاجهزة الفنية الحديثة الخاصة  
بالكشف والتحري في اعمال هيئة النزاهة  
العامة .

11) يجب ان يكون الاتصال بالخط الساخن من قبل المواطنين مجانيا وادخال الاجهزة الحديثة في استقبال الشكاوي والأخبارات.

12) الاسراع في انشاء اكاديمية النزاهة والشفافية التي ترتبط بهيئة النزاهة .

ان اعتماد هذه التوصيات سيساعد ولا شك على تعزيز دولة القانون واستقلالية هيئة النزاهة في العراق . وهذه المناقشات والتوصيات سوف تساعد على التحضير للملتقيات المقبلة التي تبناها المعهد العراقي والمتعلقة بمكافحة الفساد في العراق.